

اللجنة الوزارية المشتركة لخفض الإنتاج عقدت اجتماعها أمس دون التوصل إلى توصيات

# عبد العزيز بن سلمان: على «أوبك+» الاستعداد للتحرك وفقاً لمتطلبات السوق

عقدت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة خفض الإنتاج في منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفائها «أوبك+» اجتماعاً أمس لبحث تمديد خفض الإنتاج وتقييم وضع سوق النفط في ضوء أزمة جائحة «كورونا». وقال مصدران لـ«رويترز» إن اجتماع اللجنة انتهى من دون توصيات لتغيير الاتفاق الحالي لتخفيضات إنتاج النفط.

ومن المزمع أن تعقد اللجنة اجتماعها المقبل في 17 ديسمبر 2020. وفي هذا السياق، رأى وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان تعاقفاً جيداً للطلب على النفط في الصين والهند. وقال أن مستويات تعويض فائض الإنتاج السابق في «أوبك+» مرضية. ولفت الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أنه يجب على «أوبك+» الاستعداد للتحرك وفقاً لمتطلبات السوق. وقال «حققتنا 99,5٪ من المستهدفات التي وضعناها في ابريل الماضي، وعلينا أن ننتبه للإنتاج الجديد الذي دخل إلى أسواق النفط». وأشار إلى أن الشهر الجاري شهد تطورات متسارعة، وبرزها أخبار لقاكات كورونا. في سياق متصل، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن



صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان (رويترز)

روسيا ستلتزم بتعهداتها بموجب الاتفاق مع منظمة أوبك بشأن تخفيضات إنتاج النفط. وصرح أيضاً، خلال اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لمجموعة «أوبك+»، بأن سوق النفط حققت الاستقرار بفضل الجهود العالمية المشتركة. من جهته، ابلغ وزير الطاقة الإماراتي لجنة «أوبك+» أنه يجب على كل الأعضاء أن ينفذوا أولاً تعهدات خفض النفط قبل الموافقة على تغيير أو تمديد الاتفاق الحالي. وكانت قد أظهرت وثيقة سرية اطلعت عليها «رويترز» أن منظمة «أوبك+» وحلفاءها يتوقعون انخفاض مخزونات النفط أكثر في 2021 إذا مدد

وأضاف «بالنسبة لعام 2021، يتوقع نمو الطلب 6,2 ملايين برميل يوميا، على أساس سنوي، مما يمثل تعديلاً نزولياً قدره 0,3 مليون برميل يوميا مقارنة بتقييم الشهر الماضي». ووفقاً لأحد التصويرين الواردين في التقرير، سترجع مخزونات النفط التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 73 مليون برميل فوق متوسط 5 سنوات في عام 2021 في حالة تمديد التخفيضات إلى مارس 2021. وبحسب التصور الثاني، فإن المخزونات ستخففت لتبلغ 21 مليون برميل فقط فوق متوسط 5 سنوات في العام المقبل. ومن المقرر في الوقت الحالي أن ترفع مجموعة «أوبك+» إنتاجها بواقع مليوني برميل يوميا في يناير، أي حوالي 2٪ من الاستهلاك العالمي، في إطار اتفاق سابق على تخفيف مطرد لتخفيضات الإمدادات القياسية المطلوبة هذا العام. وذكر تقرير اللجنة الفنية المشتركة لمجموعة «أوبك+» أن تعافي الطلب على النفط العالمي في العام المقبل سيكون أقل من المتوقع من قبل في ظل استمرار الموجة الثانية من جائحة كورونا.

يُعد اليوم عبر تقنية الاتصال المرئي

## الفاضل يشارك في اجتماع لجنة التعاون البترولي لدول الخليج



د. خالد الفاضل

يشارك وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد علي الفاضل في الاجتماع السادس والثلاثين للجنة التعاون البترولي لدول الخليج والمقرر انعقاده اليوم الأربعاء عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث سيناقش الاجتماع العديد من الموضوعات التي تتعلق بمسيرة العمل الخليجي المشترك في المجال البترولي. وقالت وزارة النفط في بيان صحفي، أن اجتماع لجنة التعاون البترولي سبقه اجتماع لجنة وكلاء وزارات البترول بدول المجلس (التحضيرية)، والذي عقد صباح أمس الثلاثاء عبر تقنية الاتصال المرئي وذلك للتحضير لاجتماع اللجنة. وذكرت «النفط» أن جدول أعمال الاجتماع السادس والثلاثين للجنة التعاون البترولي سيضم مناقشة عددا من المواضيع المعروضة للاعتماد وهي توصيات وكلاء

المعرضة للعلم والإحاطة خلال الاجتماع تتمثل في متابعة تنفيذ قرارات لجنة التعاون البترولي بدول المجلس في اجتماعها الخامس والثلاثين، وتوصيات لجنة المختصين بالإعلام البترولي بدول المجلس مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ومذكرة الأمانة العامة حول التعاون بين دول المجلس في مجال الطاقة المتجددة والمكتملة.

يذكر أن اللجنة الوزارية للتعاون البترولي تتألف من وزراء البترول والطاقة بدول المجلس وهي معنية بكل الموضوعات البترولية المحاللة إليها سواء من المجلس الأعلى من لجنة وكلاء وزارات البترول بدول المجلس أو من اللجان وفرق العمل المتخصصة حيث تتخذ اللجنة القرارات المناسبة بشأنها كما تقوم بتوجيه ومتابعة أعمال هذه اللجان.

المشارك في مجال تجارة الغاز الطبيعي، فضلا عن توصيات لجنة خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية لدول مجلس التعاون وتوصيات اللجان التي عقدتها الأمانة العامة لمواجهة جائحة كورونا. وأوضحت أن المواضيع

ورؤساء هيئات التعدين بدول المجلس، بالإضافة إلى توصيات لجنة مسؤولي الثروة المعدنية بدول مجلس التعاون. وأشارت «النفط» إلى أن اجتماع اللجنة سيناقش كذلك مقترح مملكة البحرين الشقيقة بشأن التعاون

## «ميزان»: نبحث فرص استحواذ بقطاع التصنيع



محمود عسي

قالت وكالة بلومبيرغ الإخبارية أن شركة ميزان القابضة تعد واحدة من أكبر شركات تصنيع وتوزيع السلع الاستهلاكية، والتي تتركز في منطقة الخليج، وأن الشركة التي تتخذ من الكويت مقراً لها، تبحث عن فرص لعمليات استحواذ لمساعدتها في الحفاظ على نموها من خانتين وفقاً لرئيسها التنفيذي جاري والش، والذي قال في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ: «نحن كأي طرف آخر،

سنبحث بشدة عن فرص لعمليات الاستحواذ المناسبة، ومن الواضح أننا أكثر ميلاً وتوجهاً نحو التصنيع، الذي ظل يمثل المحرك الرئيسي لنا طيلة السنوات القليلة الماضية». وأضافت الوكالة

ان مجموعة ميزان أعلنت عن قفزة في أرباحها بلغت 12٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي لتصل إلى 10,3 ملايين دينار، أو نحو 34 مليون دولار، مشيرة إلى أن الشركة تعمل أيضاً في العراق والأردن وأفغانستان، وقد ارتفعت أسهمها بنسبة 22٪ هذا العام مقارنة بانخفاض 13٪ لمؤشر الأسهم الكويتية. وقال والش: «قد يكون معدل النمو أيضاً قليلاً العام المقبل، حيث نشهد بعض النزيف السكاني وهجرة العمالة الوافدة من الإمارات والكويت، وربما من قطر والسعودية أيضاً، لكنه جيد يمكننا من العودة إلى معدلات النمو التي كانت الشركة تحققها قبل انتشار جائحة كوفيد 19». وأضاف: «إن نزوح الوافدين من الكويت «غير ذي صلة إلى حد كبير» بشاسطات أعمال الشركة، التي ينبغي أن تظل قادرة على تحقيق تقدم جيد، ومع وجود انخفاض في الأعمال التجارية بالإمارات، إلا أن الشركة على المدى الطويل تعد في وضع جيد للغاية.

## 25٪ انخفاض الاستثمارات الكويتية في بورصة الأردن

شهدت الاستثمارات الكويتية في بورصة عمان بالأردن تراجعاً كبيراً بنهاية شهر أكتوبر الماضي بنسبة 25,35٪ لتصل إلى 826 مليون دولار، وذلك مقارنة مع استثماراتها بلغت 1,1 مليار دولار بنهاية شهر أكتوبر 2019. وأظهرت بيانات مركز إيداع الأوراق المالية الأردني، تراجع استثمارات المتعاملين من دول مجلس التعاون الخليجي في بورصة عمان الأردنية بنهاية شهر أكتوبر 2020

بنسبة 22,74٪ على أساس سنوي، لتبلغ 3,88 مليارات دولار، مقابل 5,03 مليارات دولار في أكتوبر 2019، وعلى أساس شهري، انخفضت استثمارات المتعاملين من دول الخليج ببورصة عمان 3,72٪، علماً أنها كانت تبلغ 4,03 مليارات دولار في سبتمبر الماضي، وباتى ذلك في ظل تراجع أسعار النفط عالمياً عقب انهيار اتفاق الإنتاج بين أوبك وروسيا، وبدء حرب الأسعار، إلى أن اتفقت الأطراف

إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 3167 طلب إيداع وتسجيل علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال شهر أكتوبر الماضي. وقالت الوزارة في بيان صحفي إنها أنجزت 1185 معاملة طلب تسجيل

## «الكويت للتأمين»: حملة توعوية عن مرض السكري



سامي شريف

نظمت شركة الكويت للتأمين حملة توعوية عن مرض السكري تحت شعار «الوقاية خير من العلاج»، حيث جاءت هذه الحملة تزامناً مع فعاليات اليوم العالمي للسكري، والتي تضمنت ندوات تثقيفية تحدث فيها الرئيس التنفيذي لشركة الكويت للتأمين سامي شريف أمام موظفي الشركة حول أسباب المرض وأنواعه وكيفية الوقاية منه، وعن أهمية العادات والسلوكيات الصحية التي يجب اتباعها لتأخير الإصابة بالسكري، خصوصاً ممن لديهم عامل

الصحية المتبعة لدى شريحة كبيرة من المجتمع ودورها في الإصابة بالسكري، وناتى هذه الحملة استجابة للمحتدات التي يفرضها مرض السكري كقضية صحية رئيسية تواجه المجتمع الكويتي، إذ يذكر أن الكويت تعد واحدة من أعلى الدول في العالم في نسب الإصابة بمرض السكري، بالإضافة إلى أن أعدادا كبيرة عرضة للإصابة بهذا المرض أو من لديهم ما يسمى بمرحلة ما قبل السكري وإن بإمكانهم تجنب الإصابة باتباع نمط حياة صحي. وأكد أن مثل تلك المبادرات في مجال المسؤولية

خطورة الإصابة. وقال شريف: تهدف هذه الحملة إلى نشر التوعية بمرض السكري بشكل عام، والتوعية بالعادات غير

## «التجارة»: 3167 طلب إيداع علامة تجارية في أكتوبر الماضي

اسم وكيل التسجيل، وأشارت «التجارة» إلى إنجازها 138 معاملة نشر تجديد العلامات التجارية، وتلقيها تظلمات واحداً من قرار رفض تسجيل علامة تجارية، مبيته أنها حصلت رسوماً عن جميع المعاملات المذكورة أعلاه بقيمة 222 ألف دينار.

علامة تجارية و1893 معاملة نشر علامة تجارية، و89 تسجيل علامة تجارية وإصدار الشهادة لها. وذكرت أنها أنجزت 273 معاملة تجديد العلامات التجارية و154 طلب تأشير بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير

علامة تجارية و1893 معاملة نشر علامة تجارية، و89 تسجيل علامة تجارية وإصدار الشهادة لها. وذكرت أنها أنجزت 273 معاملة تجديد العلامات التجارية و154 طلب تأشير بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير

## «ستاندر أند بورز»: تتمتع بتمويل مريح ووضوح سيولة قوي

# البنوك الكويتية تواجه «كورونا» برأسمال متين واحتياطات ضخمة

7٪ انكماشاً متوقعاً للناجح المحلي الإجمالي الحقيقي خلال 2020 ■ الاحتياطي العام لن يكون كافياً لتغطية العجز المالي الكبير ■ تأخر الحكومة في دعم الاقتصاد يزيد من الضغط على النظام المصرفي



محمد عواضة  
قالت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني إن البنوك المحلية تتمتع بخصائص تمويل جيدة ورأسمال متين يدعمه الجدارة الائتمانية لكل البنوك، متوقعة أن تؤدي بيئة الاقتصاد الضعيفة جراء جائحة فيروس كورونا إلى الضغط على جودة الأصول وانخفاض الربحية مع انخفاض حجم الإقراض وارتفاع تكاليف الائتمان. وذكرت الوكالة في تقريرها حول البنوك العالمية ومن بينها الكويت أن البنوك المحلية قادرة على تخطي البيئة التشغيلية الصعبة حالياً بفضل احتياطاتها المالية، مؤكدة أن المخصصات المالية التي جنبتها البنوك على مدار السنوات الماضية من تجاوز الظروف الصعبة، إلا أن الوكالة رأت أن هناك خطراً يتمثل في تأخر الحكومة في دعم الاقتصاد والذي قد يؤدي إلى مزيد من الضغط على النظام المصرفي. وأشارت الوكالة إلى أن تراجع أسعار العقارات وأنشطة بعض

البنوك الكويتية في الأسواق والقطاعات الأكثر خطورة ستؤدي للضغط على جودة الأصول، حيث لا يزال تعرض القطاع المصرفي الكبير للعقارات والإنشاءات مصدر قلق، لاسيما بالنظر إلى انخفاض أسعار العقارات، متوقعة أن تزداد القروض المتعثرة وأن تتضاعف تكلفة المخاطر تقريبا في 2020 مقارنة بعام 2019، فيما رفعت البنوك مستويات المخصصات لديها خلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2020. وشددت على أن البنوك المحلية تتمتع بتمويل مريح ووضع سيولة قوي، متوقعة أن تحافظ البنوك على مستويات عالية من الودائع الأساسية - من الحكومة والكيانات المرتبطة بها - في قواعدها التمويلية، وستظل مقاييس السيولة لديها مريحة.

على أساس سعر الفائدة الأضعف وزيادة تكلفة المخاطر، ما يؤدي إلى انخفاض إجمالي الربحية. من جهة ثانية، توقعت الوكالة أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7٪ هذا العام، مع توقعات بانكماش الصادرات والاستثمار والاستهلاك بنسبة 5٪ إلى 9٪ في عام 2020، ولم تتوقع أي نمو في 2021، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استمرار تخفيضات حجم إنتاج «أوبك+»، ومع ذلك، ينبغي أن تسرع وتيرة التعافي اعتباراً من 2022. وذكرت الوكالة أن العجز المالي في ميزانية الكويت سيرتفع إلى 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من حوالي 10٪ في 2019، وفي الوقت نفسه، مشيرة إلى أن المصدر الرئيسي لتمويل عجز الميزانية، وهو صندوق الاحتياطي العام، لن يكون كافياً لتغطية هذا العجز المالي الضخم، مشيرة إلى أن الحكومة لم تتخذ أي سياسات لمعالجة هذا العجز وإصلاح قيود الميزانية الصعبة.